

أكثر مرونة وتقبلاً للتغير ؟ »

يعتبر الدكتور رشيد في هذه الفترة ان اصدار تصريح واضح ومحدد الصيغة ، في هذه المرحلة المبكرة من الثورة الفلسطينية عن فلسطين الجديدة والمحرة هو أمر صعب ، وينطوي على مجازفة لانه يربط بين اي تحديد لهذا المستقبل وبين موقف اليهود سلبا او ايجابا . ولكن قبل أن ينهي هذه المقدمة يقول : « ينبغي التفكير بالاجوبة والعثور على اجوبة لشتى الاسئلة المتعلقة بهذا المستقبل . وحتى لو كانت هذه الاجوبة مؤقتة وغير نهائية ، فانها سوف تبدأ حوارا يؤمن الطريق نحو النضج والتحقيق » .

وهنا ، علينا أن نلاحظ ان الدكتور يكون قد نفى الفقرة الاولى بنفسه حين طالب بضرورة التفكير بالاجوبة ، والعثور على اجابة لشتى الاسئلة المتعلقة بهذا المستقبل . اذن نحن هنا حيال مستقبل لا بد من ان نعثر على اجوبة لشتى الاسئلة المتعلقة به ، وحتى لو كانت هذه الاجوبة مؤقتة وغير نهائية . وعندما يتناول الحديث مستقبل التحرر الوطني الديمقراطي في فلسطين ، لا يجوز ان يربط بموقف اليهود منه سلبا او ايجابا . لاننا لا نفاضل في سبيل فلسطين متحررة ديمقراطية بسبب وجود اليهود فيها كمستوطنين اقاموا دولة فقط ، اذ ان مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي هي مرحلة تاريخية لا بد من تحقيقها بالنسبة لكل شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لانها مرحلة الانتقال من المجتمع شبه الاقطاعي — شبه الاستعماري — الكومبرادوري (راجع بهذا الخصوص كتاب ماوتسي تونغ — « الديمقراطية الجديدة ») .

حقا ان موقف اليهود سلبا او ايجابا من مسألة التحرر الوطني الديمقراطي في فلسطين ، يلعب دورا في تبطئه او تعجيل الانتصار . . وهو لا يؤثر على الخطوط العريضة وجوهر الديمقراطية في فلسطين وانما على تفصيلات تشريعية تتعلق بتنظيم الوضع القانوني والدستوري للدولة الفلسطينية الديمقراطية مثل قضايا الهجرة والاقامة الخ . وهذه القضايا التفصيلية الجزئية هي فعلا من نوع القضايا التي لا يمكن بحثها في هذه المرحلة المبكرة من الثورة الفلسطينية ، ولكن هذا لا ينطبق على وضع الملامح الرئيسية والمحتوى الاساسي لفلسطين الديمقراطية التقدمية . والغريب في هذا المجال ان الدكتور رشيد يدخل في تفصيلات تشريعية ، في

حين يتجنب بحث المحتوى الاساسي لمفهوم الديمقراطية بالنسبة لمرحلة التحرر الوطني الديمقراطي في فلسطين ، فمثلا يقول : « ان حق المواطن في حرية الحركة والتنقل داخل البلاد وخارجها سوف يكون مضمونا والهجرة سوف تبقى مقيدة خلال الفترة الانتقالية بعود جميع الفلسطينيين المشردين الذين يرغبون في العودة ، اما تحت ظل الدولة الدائمة والسوية فان الهجرة سوف تكون مفتوحة بدون تمييز ، شرط أن تخضع للأنظمة المتفق عليها ، وان تنسجم مع القدرة الاستيعابية للبلاد . كما ان حرية الوصول والزيارات والحج لفترة طويلة والسياحة سوف تكون مضمونة — بعد خضوعها بالطبع للأنظمة المعتادة » . (ص ٤٤ — ٤٥) . الا يلاحظ هنا ان الدكتور رشيد قد دخل بتفصيلات ، رغم موافقتي عليها من حيث الجوهر ، الا انها تبقى من الامور التشريعية التي لا يمكن البت فيها الا في حينه ، لان بالنسبة لمثل هذه القضايا يلعب التخطيط الاقتصادي والوضع الاقتصادي ، خاصة في البلدان المتخلفة ، دورا اساسيا في تقرير اتجاهها وحدودها الخ . . ناهيك عن الوضع السياسي والامن ونوع المؤامرات الخارجية والداخلية التي يمكن ان تتعرض لها فلسطين المتحررة الديمقراطية .

وهنا نتوصل الى النقد الاساسي الذي يمكن ان يوجه الى هذه الدراسة وهو ان المؤلف لم يحدد مفهوما للديمقراطية وابقى استعمالها به — مطاطة متأرجحة ، وسببين لنا هذا بصورة اوضح اذا ما انطلقنا من النظر الى الديمقراطية من حيث محتواها الاقتصادي الذي يحرر لمن هذه الديمقراطية اي لاية طبقات وضد اية طبقات ، وبكلمات ابسط ، هل هي ديمقراطية من الطراز البرجوازي التقليدي ام هي ديمقراطية من الطراز الاشتراكي ؟ ام هي ديمقراطية من طراز الديمقراطية الجديدة التي نظر لها ماوتسي تونغ ؟ تلکم هي المسألة الرئيسية في بحث موضوع الديمقراطية وعلى الجواب يتوقف كل شيء بما في ذلك مدى عدالة الحل المقترح ، ومدى تقدميته ، ومدى انسانيته وثوريته . وكذلك تتوقف على الجواب نفسه ، كل القضايا التشريعية والدستورية . كما تحل مسألة الايديولوجية التي سنناقشها عند تناول موضوع الايديولوجية في هذه الدراسة نفسها .

كان الدكتور رشيد يستطيع ان يحدد محتوى